نجاح مؤتمر باريس–3
التحدي في تحقيق الإصلاحات للحصول على الأموال

بقلم: الأستاذ علي بدران
خبير ومدير مصرفي لبناني

انعقد مؤتمر باريس–3 في 25 كانون الثاني من السنة الحالية، وفي اصعب الظروف السياسية والمالية والاقتصادية بدعم عربي ودولي غير مسبوق للبنان الكيان والدولة. وانتهى بنجاح واضح من حيث المبدأ بعد حشد اكثر من 40 دولة و10 مؤسسات مالية عالمية، تقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلاً عن الدعم الواضح للبرنامج الإصلاحي وتخصيص المؤتمر حوالي 7,62 مليارات دولار كقروض وتسليفات ومساهمات، منها هبات تقدر بحوالي مليار دولار في بلد لا يفوق عدد سكانه 3,9 ملايين نسمة، في ظروف صعبة للغاية، وفي منتهى التأزم السياسي، لم يسبق لبلد آخر أن حظي به في العالم، ولا يوجد دولة انعقد لأجلها 3 مؤتمرات دعم دولية خلال 5– 6 سنوات.

كانت مساهمة صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تعهدا بمساعدات بلغت 1,1 مليار دولار، لم يحصل ذلك في مؤتمر باريس–2، الذي عقد في خريف عام 2002 حاصداً تعهدات مالية مقدارها 4,4 مليارات دولار.

كان يفترض تحقيق التوافق السياسي الداخلي قبل الذهاب إلى مؤتمر باريس–3، وكان الأمل بذلك كبيراً، لأن الهدف الأول هو الاستفادة من جميع التعهدات من الدول المانحة. لكن ونظراً لاستحالة الوصول إلى هذا التوافق في ظل ظروف سياسية متشنجة، وبسبب الأوضاع الإقليمية غير القابلة لتأجيل المؤتمر في ظل توافر رغبة ودعم من جانب الدول العربية والأجنبية وخاصة الرئاسة الفرنسية، وفي ظل الاستحقاقات المالية والاحتياجات التمويلية بالعملات الأجنبية الكبيرة على الدولة، اعتباراً من شباط العام الحالي، كان القرار بعقد المؤتمر في الوقت المحدد وفي الظروف الصعبة لتحقيق أهداف معينة تتمثل في التمويل المسبق للاستحقاقات المالية بحدود 1,7 مليار دولار، أي المساعدة الفورية للخزينة لخفض عبء الدين العام ودعم القطاع الخاص بنحو 1,2 مليار دولار على شكل قروض ميسرة بواسطة المصارف إضافة إلى مبلغ 4,4 مليارات دولار مشروطة بالإصلاح الذي تضمنه البرنامج الإصلاحي الذي قدمته الحكومة إلى المؤتمر.

صحيح أن مؤتمر باريس–3 حقق نجاحاً متميزاً من حيث التعهدات المالية التي حصل عليها لبنان، والتي تخفّض المخاطر وتحسّن أسس تصنيفه، وتالياً ينعكس إيجاباً على جميع القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع المصرفي مما يعزّز أصوله.

لكن المبالغ الموعودة لن تصبح حقيقية إلا إذا تحققت الإصلاحات التي التزم بها لبنان من خلال البرنامج الإصلاحي الاقتصادي والمالي والاجتماعي المقدم إلى مؤتمر باريس–3. الحل هو سلوك طريق الإصلاحات، والإصلاحات تعني الوصول إلى التوافق السياسي وخلاف ذلك سيكون مصير باريس–3 حلولاً مجتزأة، وأموالاً منقوصة على غرار مؤتمر باريس–2 الذي نظمه الرئيس الشهيد رفيق الحريري عام 2002 بعلاقاته ومكانته العربية والدولية، ويومها حظي بالتوافق الداخلي ومع ذلك لم يحقق كامل أهدافه، بالرغم من مساعدته الاقتصاد اللبناني في تخفيض نسبة الفوائد ودعم مالية الدولة، وبالتالي فشل جزء كبير من نتائجه ولم يتم تنفيذ البرنامج بالشكل المطلوب بسبب الخلافات السياسية الداخلية بدليل العجز المتزايد.

وكانت ظروف مؤتمر باريس–2 افضل من ظروف باريس–3، ولم تصل كامل الأموال التي خصصت في المؤتمر وهي 4,2 مليارات دولار واقتصر الأمر على حوالي 2,4 مليار دولار وصلت فقط من الدول الأساسية التي كانت داعمة المؤتمر مثل السعودية والكويت وفرنسا، وبعض دول الخليج، في حين تخلّفت بعض الدول مثل كندا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، وصندوق النقدي الدولي، لأسباب عديدة ولعدم تحقيق الإصلاحات. علماً أن المصارف ساهمت بحوالي 3,7 مليارات دولار لسنتين في سندات الخزينة بفائدة صفر في المئة مما ساعد يومها أيضاً على تحسين أوضاع المالية العامة، ولولا ذلك لكانت الأمور المالية أسوأ بكثير.

الحاجة إلى مؤتمر باريس–3

مؤتمر باريس–3 يعتبر إنجازاً وأعطى جرعة كبيرة من التفاؤل، لكنه علاج طويل الأجل. الاستحقاق الأهم الذي يواجه لبنان يتمثّل في تنفيذ الوعود الإصلاحية، وهذا يتطلب تحقيق الوفاق السياسي بين اللبنانيين كشرط أساسي للإفادة من الدعم الذي حظي به لبنان من المؤتمر للخروج من الحلقة المفرغة، المتمثلة في تنامي الدين العام والذي بلغ مع نهاية 2006 استناداً لوزارة المالية 40,5 مليار دولار، تبلغ كلفته بحدود 50% من مجمل الإنفاق العام. معدل الفائدة على الدين العام بحدود 8% ومجموع الفوائد السنوية 3,6 مليارات دولار، أي ما يقارب كلفته يومياً 10 ملايين دولار. ومن المتوقع أن يصل الدين العام إذا لم يتم احتواؤه إلى مستوى 58 مليار دولار بحلول العام 2010، أي ما يعادل 214% من الناتج وبذلك يكون قد بلغ مستويات خطيرة وغير مسبوقة تنذر بأخطار كبيرة، مما يهدد وصول خدمة الدين إلى مرحلة القضاء على مجمل موارد الدولة بنسبة مئة في المئة.

ومما زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية الخسائر المالية الناجمة عن حرب تموز/يوليو 2006 التي ضربت الاقتصاد الكلي الهش أساساً. لذلك، كان لا بد من دعم خارجي في ظل عدم وجود أي بدائل أخرى، وتعذر فرض أي سياسة ضريبية جديدة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة وكان لا بد من برنامج إصلاحي بالرغم من انتقادات البعض عليه يصحح الإختلالات المالية الأساسية ومعوقات النمو، ويؤمن فرصة تمكن لبنان من الوصول إلى طريق النمو الاقتصادي الصحيح.

مؤتمر باريس–3 كان المشروع الوحيد المتاح لإنقاذ الوضع الاقتصادي، وللمحافظة على فرص العمل، والشق الإصلاحي من البرنامج المقدم إلى المؤتمر هو أكثر من حاجة ويجب المضي به مهما اشتدت الأزمات وكثرت العوائق.

الإصلاح مطلوب بغض النظر عن أي مؤتمر دعم، صحيح أن باريس–3 يقدم الدعم لعبور المرحلة الخطرة من الوضع المالي والاقتصادي عام 2007، لكن الإصلاح الذي يتطلب توافقاً يجب الشروع فيه بعزيمة وطنية وتوجه مستقل وعادل بغض النظر عن المتطلبات المالية والنقدية من مؤتمر باريس–3.

أما إذا واكبت هذه الإصلاحات مساعدات ومنح وقروض ميسرة، سينتج عنها مفاعيل أكبر وأعمق تؤدي إلى نتائج إيجابية على مختلف صعد الاقتصاد، لأن عملية الإصلاح سوف تضبط الهدر والإنفاق غير المجدي ولجم الفساد في الإدارات العامة ومرافق الدولة وتزيد الإنتاجية. إن الدول المانحة في مؤتمر باريس–3 التي وافقت على منح لبنان هبات وقروض ومساعدات مهمة يجب أن تشعر أننا سنحسن استعمالها، ونعيد القروض في الوقت المحدد، وإنها تستعمل بشكل وثيق بمشاريع إصلاحية في القطاعات كافة. إن أهمية باريس–3 ستكون بالنتائج وتحقيق الإصلاحات وليس فقط بقرار انعقاده في التاريخ المحدد.

مؤتمر باريس–3 والبرنامج الإصلاحي

بعد انعقاد باريس–3 تفاوتت التعليقات والانتقادات، في المبدأ الاعتراض من البعض ليس على المؤتمر بحد ذاته، بل هناك انتقاد أو اعتراض على الورقة الإصلاحية. إنها تتضمن عدداً كبيراً من الإيجابيات التي تشكل خطوطاً عامة لخطة إصلاحية شاملة ترمي إلى إعادة النمو للاقتصاد الوطني. الخطة الإصلاحية هي البداية، فهي تشكل أرضية للمعالجة، لا يمكن رفضها بكل مضمونها، البرنامج يلتفت بشكل افضل إلى الشأن الاجتماعي والتنمية في التعليم والصحة والى أمور أخرى مهمة.

وجاء الانتقاد الأساسي للورقة، الزيادة الضريبية قبل تحقيق الإصلاحات لمشاريع الخصخصة وفق روزنامة زمنية. بالرغم من فرصة مؤتمر باريس–2 وعدم تحقق الإصلاح المالي والاقتصادي الذي كان منشوداً، فالعجز المالي لم يتقلص منذ عام 2006 تاريخ انطلاق باريس–2 وهذا ما يدعو إلى القلق، بحيث أن مصروفات الدولة لا تزال تفوق مداخيلها بكثير.

هناك آراء بضرورة تقديم الإصلاح على الخصخصة، لأن الأسهل تسويق شركة رابحة على تسويق شركة أو مرفق خاسر. أما الزيادة الضريبية الجديدة بالرغم من ربطها بمدة زمنية أو جدول زمني اعتباراً من بداية سنة 2008 وفي ظل الانكماش، ستكون حلاً آنياً في بلد باتت الواردات الضريبية فيه بالناتج عالية، علماً أن هذه النسبة عالية في دول أوروبا تصل إلى 40 % ولم نصل بعد إلى هذه النسبة، لكن الأهم أننا لم نصل بعد إلى النسب في التقديمات التي توفرها تلك الدول مقابل الضرائب.

الزيادة الضريبية كان الأفضل لو تم ربطها بزيادة النمو خلال سنة 2007، وليس بالفترة الزمنية بدءاً من عام 2008، وفي حال عدم تحقق النمو لن تكون زيادة في الضرائب قبل إنعاش الاقتصاد أولاً.

هناك انتقاد أيضاً للورقة الإصلاحية عدم ذكرها مشاريع إنتاجية ذات مردود مادي للمناطق ذات الكثافة السكانية البعيدة عن العاصمة، مشاريع كثيرة ممكن زيادة الناتج الوطني فيها وإنشاء الأسس المتين لديمومة الاقتصاد المتضرر الذي يشجع الاستثمار في الصناعات التحويلية وهي كثيرة وأهمها:

– مشروع تشييد السدود على انهر لبنان من النهر الكبير الجنوبي في أقصى شمال لبنان إلى نهري الحاصباني والوزاني، والحصول على الطاقة الكهربائية الأرخص في العالم والأنظف للمناخ والبيئة. ومشروع استكمال قنوات ري مشروع الليطاني في الجنوب على المستويات العليا والوسطى والسهول بحسب المخطط الموضوع قبل خمسين عاماً دون تنفيذ.

– إحياء المشروع الأخضر الذي يزيد مساحة الرقعة الزراعية في لبنان مما يزيد الإنتاج الزراعي ويساعد على الحد من الهجرة.

– مشروع إحياء شبكة السكك الحديدية الممتدة من شمال لبنان إلى جنوبه، ومن العاصمة إلى الحدود السورية عبر رياق، وجعل هذه الشبكة كهربائية كما في الدول المتقدمة من أجل خفض أسعار النقل، في ظل غلاء أسعار المحروقات، مما يسهل حركة نقل الأشخاص والبضائع وتأثير إيجابي على البيئة والتلوث.

بصورة موجزة ماذا في البرنامج الإصلاحي والملاحظات الأساسية عليه:

– في محور التصحيح المالي تتضمن الخطة تقليص النفقات والعجز وزيادة الإيرادات من خلال زيادة بعض الضرائب والرسوم اعتباراً من سنة 2008.

– أما موضوع النفقات، يتضمن البرنامج وقف الهدر ومكافحة الفساد وإعادة النظر بالرواتب والامتيازات في بعض المؤسسات، وهذا يتطلب قرار سياسي وتوافق عليه في المؤسسات الدستورية.

– زيادة ساعات العمل من 32 ساعة أسبوعياً لغاية 36 ساعة.

– إصلاح وخصخصة مؤسسة الكهرباء: إن عجز مؤسسة الكهرباء وحده يقارب بحدود مليار دولار في العام 2006، وهو مبلغ يقضي على كل الإيرادات الضريبية المقترحة بموجب الخطة الإصلاحية. إن 80% من نفقات المؤسسة خارج سيطرة الدولة لارتباطها بتطورات أسعار النفط، إن التعرفة موضوعة على أساس 25 دولاراً لسعر برميل النفط وهو اليوم بحدود 60 دولاراً، وذلك يعني لو أن الجبايات تحققت بنسبة 100% في جميع المناطق لا تغطي 50% من كلفة الفاتورة النفطية، ولا مجال للتوازن في المؤسسة من دون إعادة النظر بأسعار التعرفة وتخفيض كلفة الإنتاج.

إن عجز الكهرباء هو من بين الأمور الأساسية التي تتطلب معالجة جدية لوقف الخسارة السنوية، وهذا العجز هو سبب بقاء مؤسسة الكهرباء من دون موازنة كما الدولة للعام الثالث على التوالي.

– زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من 5% إلى 7% بدءاً من العام 2008، ما يحمّل المودعين تكاليف إضافية بالرغم من نسبتها القليلة، قد تؤدي خاصة لغير المقيمين لسحب ودائعهم من لبنان.

– زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 12% عام 2008 والى 15% في العام 2010 وهذا سيصيب جميع الطبقات خاصة الفقيرة

باعتبار أن صاحب الدخل المحدود يستهلك كامل دخله، فيدفع الضريبة كاملة في ظل عدم ربط ذلك بالنمو الاقتصادي وزيادة الحد الأدنى للأجور.

– رفع الدعم عن أسعار المحروقات تدريجياً وصولاً إلى تحريرها كلياً في سنة 2008، مع عدم التلازم مع خطة واضحة للنقل يمكن المباشرة فيها في موازاة العمل بالقرار المذكور.

– مشاريع الخصخصة للهاتف الخليوي والقطاعات الاستثمارية من المطار إلى المرافئ ومصالح المياه والكهرباء وهذا الموضوع يتطلب التوافق الداخلي والشفافية الكاملة.

– في محور السياسة النقدية بيع حصص مصرف لبنان في شركة طيران الشرق الأوسط، شركة انترا، وكازينو لبنان خلال 4 سنوات اعتباراً من العام 2008.

– الإصلاحات الاجتماعية: تلحظ الخطة توحيد الصناديق بحدود العام 2008 مما يوقف الهدر في الفاتورة الصحية والاستشفائية.

– إصلاح الأنظمة التقاعدية: إغلاق أنظمة التقاعد الحالية في الخدمة المدنية والعسكرية إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، بنسبة ما بين 50 إلى 60% من أساس الراتب، مع زيادة الاشتراك من 8,5% كانت تدفع من صاحب العمل إلى فرع نهاية الخدمة إلى 17,5% موزعة بين 12,5% على صاحب العمل و5% على العامل.

قدرة المصارف على تمويل خزينة الدولة

يشكل القطاع المصرفي مصدر التمويل الرئيسي للاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص، ويؤمن تمويلاً بحدود 175% من الناتج المحلي موزعاً بنسبة 84% من الناتج للقطاع الخاص و91% للقطاع العام.

– نتائج القطاع المصرفي مع نهاية عام 2006 كانت إيجابية حيث زادت الأموال الخاصة بنسبة 32% وبلغت بحدود 6,3 مليارات دولار.

– الودائع تناهز 63 مليار دولار في نهاية عام 2006.

– نسبة عالية من السيولة تصل إلى 50% من الودائع بالعملة الأجنبية، بحدود 25% منها خارج لبنان والنسبة الباقية لدى مصرف لبنان.

– المحافظة على الربحية حوالي 670 مليون دولار بنهاية 2006.

– المصارف انطلقت للعمل خارج لبنان حيث تطورت تقنيات العمل المصرفي ومؤهلات العنصر البشري، واستعدادها لتطبيق معايير بازل–2، مما سيؤمن لها مداخيل خارجية وأصولاً دولية مما يسَهل إنتشار سائر القطاعات الاقتصادية اللبنانية.

– تساهم المصارف بنسبة 50% من عجز الموازنة إلى حوالي 21 مليار دولار عن طريق سندات الخزينة وغيرها من الأدوات المالية، هذا ما يعتبره صندوق النقد الدولي غير جيد ما لم ترتفع الودائع بالوتيرة ذاتها للتسليفات. التوجه الجديد للقطاع المصرفي التوسع خارجاً لتنويع الاستثمارات وتحقيق أرباح تعزز وضعه الداخلي، من خلال الخدمات المتنوعة التي يقدمها في دول عديدة كالسودان والجزائر وسوريا ومصر والأردن وإفريقيا وبقدرة تنافسية.

هناك من يطالب بمساهمة المصارف في تسديد جزء من عجز الدولة، كونها تملك طاقات كبيرة وقوة مالية وتستطيع مساعدة خزينة الدولة.

إن المصارف قوية بسيولتها، برساميلها وبإداراتها، هناك علاقة غير متجانسة إطلاقاً بين وضع المصارف وحالة خزينة الدولة. فلا تمويل جديد لمزيد من دين الدولة، هذا القرار كان قبل مؤتمر باريس–3 ممكن تجديد استحقاق السندات المكتتب بها سابقاً، لكن لا تمويل جديد لعجز مالية الدولة. إن أموال المصارف هي أموال المودعين اللبنانيين في المصارف العاملة في لبنان. هناك ما يزيد على مليون وثمانماية آلف مودع في لبنان أغلبهم يملكون ودائع متواضعة هي جنى عمرهم وتأمين مستقبلهم ومستقبل أولادهم، وبالتالي هي أموال لا يمكن التصرف بها بدون ضوابط. فالمصارف تُقرض الدولة من أموال المودعين. لم تعد المصارف قادرة على تمويل عجز الدولة وتوفير تمويل كاف لحاجات البلد في الوقت الذي يتردى فيه وضع المالية العامة. القطاع المصرفي يتطور ويزدهر باستمرار وهذا ناتج عن الثقة التي يتمتع بها لبنان في السوق المالية والمصرفية، وباتت ودائع القطاع المصرفي تشكل ثلاث مرات حجم الناتج المحلي اللبناني وهذه نسبة عالية في العالم، بحيث يصل حجم المصارف إجمالاً مساوياً لحجم الناتج المحلي.

المصارف تتمتع بملاءة قوية في رأس المال وبفعالية في جنى الأرباح في المقابل خزينة الدولة في عجز كبير.

المصارف تحقق الأرباح فعلاً، وهذا من صلب أعمالها، هدفها الربح ولولا الربح لا تستطيع الاستمرار، الالتزام بالربح هدف استراتيجي للمصرف ومقياس مادي للنجاح.

هل ممكن الاعتماد على المصارف لتمويل عجز الدولة مع وجود الأموال الكبيرة بصورة مستمرة وفي كل الظروف. إن الدور الذي يفترض أن تؤديه المصارف لا يشبه دورها في مؤتمر باريس–2 لأن الوضع التوظيفي للقطاع المصرفي، وفوائد عوائد سندات الخزينة لم تعد كما كانت سنة 2001و2002، حيث كانت معدلات الفائدة عالية، التوجه الحالي في القطاع الخاص لتحريك العجلة الاقتصادية بدل تمويل عجز الدولة عن طريق سندات الخزينة.

مساهمة المصارف في دعم القطاع الخاص وآليات وصول القروض عبرها

إن المبالغ المخصصة للمصارف في مؤتمر باريس–3 بحدود 1,2 مليار دولار من مؤسسات دولية لدعم القطاع الخاص، على أن تواكبها هندسات مالية من المصرف المركزي تهدف إلى التخفيف للكلفة على القطاع، وإعادة جدولة الديون للمؤسسات المتضررة من الحرب الأخيرة.

المصارف التي دعمت في السابق جهود الدولة للنهوض وإعادة الإعمار، لديها القدرة على تأدية دورها أيضاً في المرحلة المقبلة في مساندة الإصلاح وتحريك عجلة الاقتصاد والتنمية.

المصارف تسعى إلى التوفيق بين إمكان تلبية حاجات الدولة في دعم برنامجها الإصلاحي وضرورة مراعاة أصول العمل المصرفي السليم من حسن تطبيق لمعايير بازل–2 والالتزام بالمعايير الدولية والإدارة الرشيدة والشفافية وإدارة المخاطر.

مساهمة المصارف سوف تتمثل إلى حد كبير في أنها المحور الأساسي لتمر عبرها القروض الميسّرة للقطاع الاقتصادي الخاص، كقروض متوسطة وطويلة الأجل من الدول والمؤسسات المانحة.

ولدى المصارف دور مهم في تسهيل برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال مشاركتها في آليات وضع خصخصة بعض المرافق والمؤسسات العامة.

المبالغ المخصصة من مؤتمر باريس–3 بالنسبة للقطاع المصرفي، التي جاءت عن طريق المؤسسات الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد العربي وسواها يجب أن تتم بصورة عادلة مع أكبر عدد من المصارف اللبنانية، وتأتي أهمية دور مصرف لبنان هنا مع المؤسسات المانحة لتطبيق ذلك.

هناك إفادة قصوى للقطاع المصرفي بتحقيق تمويل في هذا النوع المتوسط والطويل الأجل، هنا دور السلطات النقدية لتحفيز ذلك عبر الإعفاء من الاحتياط الإلزامي مقابل هذه الديون، لأن هناك مصارف موّلت المتضررين من الحرب الأخيرة في تموز/يوليو 2006 مباشرة دون أن يلحقها أي إعفاء من الاحتياط الإلزامي، ولم تتعامل بعد مع المؤسسات المانحة، ومصارف أخرى تتعامل مع المؤسسات الدولية المانحة وتستفيد من الإعفاءات من الاحتياط الالتزامي، يجب التساوي في التعامل لتشمل أكبر عدد من المتضررين الذين يتعاملون مع المصارف.

الأثر الأبرز لباريس–3 الاتفاقات التي وقعتها المصارف مع المؤسسات الدولية للحصول على قروض طويلة الأجل وبفوائد ميسرة إلى القطاعات الإنتاجية اللبنانية.

القطاع المصرفي يستفيد من مؤتمر باريس–3 عبر تحقيق النمو المطلوب للقطاعات الإنتاجية واعتماد الخصخصة بشفافية، وان يحلّ القطاع الخاص محل الدولة في المشاريع ذات الطابع التجاري، الدولة تاجر خاسر، وإيجاد مستثمرين للخصخصة لتحقيق الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة.

لبنان التزم ببرنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي ومالي، ومن خلاله يتم الحصول على المساعدة وليس العكس. والهدف الأساسي للبرنامج هو معالجة الأوضاع الاقتصادية في لبنان، وإعطاء القطاع الخاص والاقتصاد طاقات النمو لخلق فرص عمل ومعالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية.

هناك تحدٍ لتصحيح الإختلالات في الموازنة، بغية خفض العجز واتخاذ الإجراءات المهمة التي تتيح للاقتصاد أن يستعيد نموه. وأهم هذه الإجراءات وأصعبها العمل على إصلاح وخصخصة قطاع الكهرباء والطاقة في ظل المناخ السياسي السائد حالياً. إن العجز الناجم عن قطاع الطاقة يوازي بحدود 4% من الناتج المحلي الإجمالي وهو مشكلة كبيرة، وان ثلث العجز في الموازنة ناتج من العجز في الكهرباء المقدر سنوياً بمليار دولار.

التحدي في تحديد دور الدولة في هذا القطاع، وهل ممكن تحرير الدولة بحيث يبقى الإشراف في يدها وهل من الممكن تحرير استيراد مادة المازوت.

يجب إيجاد الحلول للوضع السياسي لأن الوضع الاقتصادي اصبح صعب جداً، وعدم التوافق السياسي سيعطّل القدرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في البرنامج الإصلاحي خصوصاً أن رواتب موظفي القطاع العام تشكل اليوم 38%، وخدمة الدين العام 60%، أي 98% من الموازنة تذهب للرواتب والأجور والفوائد، ولا يبقى سوى 2% للمشاريع الاستثمارية ولشؤون الدولة الأخرى.

إن السنوات المقبلة وحدها ستحدد مدى نجاح مؤتمر باريس–3 أو فشله في جزء القروض والمساعدات المرتبطة بتحقيق الإصلاحات وتنفيذ مضمون الورقة الإصلاحية. وإن الأداء الإيجابي في هذا المجال يؤدي إلى استمرار الإفادة من المساعدات ويزيد ثقة الدول المانحة بالاقتصاد اللبناني وقطاعه الخاص، والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

نجاح البرنامج الإصلاحي يكون من خلال إقرار قوانين حديثة لتنظيم السوق المالية وإصلاح اجهزة الرقابة وتطويرها، وتسريع الإجراءات التأسيسية للشركات وتأمين حوافز ضريبية وتطوير الجهاز القضائي.

هناك قوانين تتطلب تحديثاً أيضاً خصوصاً المتعلقة بالمناقصات العامة، والمحاسبة العمومية ومسألة تعزيز المساءلة والمحاسبة، ومنهجية انتقاء القيادات العليا في الإدارة، على أساس الجدارة والكفاءة وليس على أساس الولاء والانتماء لجهات معينة توصلاً إلى اعتماد موازنات الأداء.

باستطاعة لبنان النهوض الاقتصادي والبدء بإزالة كل معالم الأزمة الحالية عندما تتوفر الشروط السياسة الأساسية للاستقرار في ظل مؤتمر باريس–3، من خلال تنفيذ الشق الإصلاحي في الورقة التي قدمت إلى المؤتمر ومناقشة التعديلات المطلوبة لتحقيق نجاح كامل للمؤتمر. فالإستثمار في مستقبل لبنان لا يساهم فيه غير أبنائه وعبر الوفاق.

الإصلاح حاجة ضرورية ويجب المضي فيه والشروع به بعزيمة وطنية وتوجه مستقل وعادل بغض النظر عن المتطلبات المالية والنقدية في باريس–3، أما إذا واكبت هذه الإصلاحات مساعدات ومنح وقروض ميسرة سينتج عنها مفاعيل أكبر وأعمق تؤدي إلى نتائج إيجابية على مختلف صعد الاقتصاد، لأن عملية الإصلاح سوف تضبط الهدر والإنفاق غير المجدي ولجم الفساد في الإدارات العامة ومرافق الدولة وتزيد الإنتاجية. الإصلاح إما يكون شاملاً أو لا يكون، وان المدخل الجدي يكمن في الإصلاح السياسي.

إن الأموال المخصصة للبنان من باريس–3 لن تتحقق بالحجم المتوقع إذا لم تتم الإصلاحات المطلوبة لأن الجزء الأكبر من المساهمات مرتبط بالإصلاحات البنيوية وبالتالي باريس–3 لن يكون العصا السحرية لحل مشكلة الدين فالأرقام الموعودة لن تكون سهلة التحقيق خلال السنوات المقبلة.

ليس المهم الاكتفاء بعقد مؤتمر باريس–3، بل يجب بذل الجهود في سبيل اقتناع الجميع في لبنان بضرورة الترجمة الفعلية لنتائج هذا المؤتمر. لا سيما أن القسم الأكبر من المشاريع المقدم في الورقة الإصلاحية يحتاج إلى قوانين وتشريعات تتطلب الاستقرار السياسي.

إن طائرة عجز الموازنة والدين العام يتطلب جانحين لإقلاعها بسلام، الأول المنح والمساعدات والقروض الميسّرة، والثاني الإصلاح ويعني ذلك الوفاق السياسي، لأن لبنان دائماً يعيش على التوافق.□